

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: برنامج المقارنات الدولية

وإحصاءات الأسعار

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية الذي يُقدّم إلى اللجنة الإحصائية للعلم. ويوجز التقرير أنشطة البرنامج المنفذة في عام ٢٠١٧ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لإنجاز المقارنات المؤقتة وبدء تنفيذ دورته لعام ٢٠١٧ وتحويل البرنامج إلى عنصر دائم من عناصر برنامج العمل الإحصائي العالمي. ويصف التقرير الأنشطة المنجزة في هذا الصدد في مجالات الإدارة وبناء القدرات والبحوث والتوعية. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بما أُحرز من تقدم حتى الآن.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.3/2018/1

190118 160118 17-21698 (A)



تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

أولا - مقدمة

- ١ - في عام ٢٠١٨، سيحتفل برنامج المقارنات الدولية بـ "يوبيله الذهبي" بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسه. وقد قطع البرنامج شوطا طويلا منذ إنشائه في عام ١٩٦٨ كمشروع مشترك بين شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ووحدة المقارنات الدولية التابعة لجامعة بنسلفانيا. وقد شرع في البرنامج بوصفه مشروعاً بحثياً متواضعا بمساهمات مالية من مؤسسة فورد والبنك الدولي، ولكن الهدف النهائي كان وضع برنامج عادي لمقارنات الناتج المحلي الإجمالي قائم على تعادل القوة الشرائية. ومنذ ذلك الحين، تطور البرنامج ليصبح أكبر شراكة إحصائية في العالم، مع تزايد عدد البلدان المشاركة فيه. وفي دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، أعربت اللجنة الإحصائية عن تأييدها لجعل برنامج المقارنات الدولية عنصرا دائما في البرنامج الإحصائي العالمي.
- ٢ - وبدأ تنفيذ دورة عام ٢٠١٧ لبرنامج المقارنات الدولية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفي دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧، أعربت اللجنة عن ارتياحها للأنشطة التي اضطلع بها البرنامج حتى الآن فيما يتعلق بالإدارة والمجال التقني وبناء القدرات والتوعية والتمويل. وعلاوة على ذلك، أيدت اللجنة إطار الإدارة، وحثت البلدان المشاركة على إدماج وتنسيق أنشطة البرنامج مع برامج عملها العادية وشددت على ضرورة تعزيز أوجه استخدام نتائج البرنامج في وضع السياسات.
- ٣ - ويزود هذا التقرير اللجنة بمعلومات مستكملة شاملة عن الأنشطة المنجزة في مجال إعداد وتنفيذ دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ والانتهاء من الأنشطة المؤقتة. وهو ينقسم إلى أربعة فروع تتناول ما يلي: إدارة برنامج المقارنات الدولية وتنسيقه؛ وتنفيذ الأنشطة المؤقتة وأنشطة دورة عام ٢٠١٧؛ وخطة البحوث لبرنامج المقارنات الدولية؛ والمعارف والتوعية وأوجه الاستخدام.

ثانيا - الإدارة والتنسيق

ألف - مجلس الإدارة

- ٤ - عُقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة برنامج المقارنات الدولية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وأحاط المجلس علما بحالة الأنشطة المؤقتة وأنشطة دورة عام ٢٠١٧ وحدد المخاطر وما يتصل بها من تدابير التخفيف من حدتها. وشدد على أهمية التعاون الوثيق بين الوكالات المنفذة العالمية والإقليمية والوطنية لضمان حسن توقيت نتائج البرنامج وجودتها وموثوقيتها وسهولة استخدامها. واعتمد المجلس أيضا خطة البحوث المقترحة لبرنامج المقارنات الدولية، التي تركز على ما يلي: الجوانب المنهجية لبناء السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية؛ وصقل الأساليب والإجراءات المعمول بها دون إدخال تغييرات منهجية؛ وتوفير مبادئ توجيهية للبلدان من أجل تحسين نوعية تقديرات تعادل القوة الشرائية وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة. وفيما يتعلق بموضوع إمكانية الوصول إلى البيانات، أحاط المجلس علما بالدوافع والأهداف الرئيسية لوضع سياسة تهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات، مع التركيز على المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتقديم البيانات من جانب كل بلد مشارك. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

باء - الفريق الاستشاري التقني

٥ - بغية ضمان السلامة المنهجية لتقديرات تعادل القوة الشرائية وجودتها عموماً، أنشأ مجلس إدارة برنامج المقارنات الدولية، في اجتماعه الأول الذي عقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الفريق الاستشاري التقني لتوجيه التطورات البحثية والمنهجية المستجدة في برنامج المقارنات الدولية. ويؤكد الفريق الاستشاري اتسام تقديرات تعادل القوة الشرائية بالسلامة المنهجية والجودة عموماً، ويكفل الشفافية في عملية تقدير تعادل القوة الشرائية، ويسر جعل برنامج المقارنات الدولية برنامجاً دائماً وإقامة دورات البرنامج بشكل أكثر تواتراً. وتتألف عضوية الفريق من خبراء بارزين في مجال الأرقام القياسية وتعادلات القوة الشرائية وإحصاءات الأسعار والحسابات القومية، ولديهم معرفة بالنظم الإحصائية الوطنية والتحديات التي تعترض بناء القدرات على نطاق مختلف المناطق.

٦ - وعُقد الاجتماع الأول للفريق الاستشاري في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ في جامعة برينستون. وأحاط الاجتماع علماً بإطار الإدارة لبرنامج المقارنات الدولية فضلاً عن حالة الأنشطة المؤقتة للبرنامج ودورة المقارنات لعام ٢٠١٧، ووضع خطة بحوث شاملة للبرنامج. وستدعم أعمال الفريق الاستشاري أفرقة عمل تعالج مواضيع محددة من خطة البحوث. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري في أيار/مايو ٢٠١٨.

جيم - فرقة التنسيق فيما بين الوكالات

٧ - عُقد الاجتماع الثالث لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات في ٥ آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك، بالاقتراح مع الدورة الثامنة والأربعين للجنة. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في تقديم معلومات مستكملة عن أنشطة البرنامج الإقليمية والعالمية وما يتصل بها من تقييمات للمخاطر. وناقش الاجتماع أنشطة الإدارة والأنشطة التشغيلية التي تم الاضطلاع بها في الآونة الأخيرة، ووضع الصيغة النهائية للمواد التشغيلية لدورة عام ٢٠١٧، وحالة المواد المتعلقة بالمعارف والتوعية التي كانت قيد الإعداد.

٨ - وعُقد الاجتماع الرابع لفريق التنسيق في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وناقش المشاركون حالة الأنشطة المؤقتة، ودورة عام ٢٠١٧ وما يتصل بها من مخاطر، وتقييم البيانات للسنوات الانتقالية، وإمكانية الوصول إلى البيانات، ونشر النتائج، ودورة التعلم الإلكتروني في مجال تعادلات القوة الشرائية، "أساسيات تعادلات القوة الشرائية"، وحلول برنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق بإدارة البيانات. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق التنسيق في آذار/مارس ٢٠١٨.

٩ - وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه في دعم تنسيق وتنفيذ أنشطة البرنامج في منطقة البحر الكاريبي، سُدعى أمانة الجماعة الكاريبية إلى المشاركة في الاجتماعات المقبلة لفريق التنسيق.

ثالثا - تنفيذ الأنشطة المؤقتة وأنشطة دورة عام ٢٠١٧

ألف - الجدول الزمني العام

١٠ - كما أُبلِغَت اللجنة في العام الماضي، يغطي الإطار الزمني لتنفيذ دورة عام ٢٠١٧ الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ ويتألف من ثلاث مراحل رئيسية. وقد أُنجِزت المرحلة الأولى التي تشمل وضع ترتيبات إدارية ومؤسسية وإعداد مواد تشغيلية لدورة عام ٢٠١٧.

١١ - وتستتبع المرحلة الثانية إجراء دراسات استقصائية للأسعار وعمليات أخرى لجمع البيانات وتجميع بيانات النفقات في الحسابات القومية. ويختلف الجدول الزمني للدراسات الاستقصائية الرئيسية، التي تشمل جمع البيانات والتحقق من الأسعار فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنزلية، باختلاف المناطق. وستجرى هذه الدراسات الاستقصائية للأسعار من الربع الأول من عام ٢٠١٦ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وستجرى اعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠١٧ وحتى الربع الأخير من عام ٢٠١٨ دراسات استقصائية أخرى وعمليات أخرى لجمع البيانات، بما في ذلك تلك المتعلقة بإيجارات المساكن وحجمها، وأجور الموظفين الحكوميين، والآلات والمعدات، والتشييد والهندسة المدنية. وسيتم تجميع بيانات النفقات في الحسابات القومية والتحقق منها في الفترة الممتدة من الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

١٢ - وتشمل المرحلة الثالثة إعداد نتائج أولية ونهائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن المتوقع أن تُنشر النتائج العالمية النهائية لعام ٢٠١٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وإضافة إلى ذلك، ستُعَدّ السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية العالمية للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ عن طريق ربط النتائج الإقليمية المؤقتة، حيثما توفرت.

باء - حالة البرامج الإقليمية وأنشطة بناء القدرات

أفريقيا

١٣ - يشارك سبعة وأربعون بلداً في الأنشطة المؤقتة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وقد أنشأ مصرف التنمية الأفريقي فريق خبراء إقليمي لاستعراض المنهجية والبيانات المتعلقة بالعملية المؤقتة، ومن المتوقع أن يعقد الفريق اجتماعه الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٤ - ويشارك أحد وعشرون بلداً في الأنشطة خلال دورة عام ٢٠١٧. ولا تشمل دورة المقارنات لعام ٢٠١٧ إريتريا والصومال وليبيا، في حين يشارك السودان ومصر والمغرب في المقارنات الإقليمية لكل من أفريقيا وغرب آسيا. وبالنسبة لدورة عام ٢٠١٧، ونظراً لتحديات غير متوقعة في توجيه الأموال إلى البلدان المشاركة، حصل تأخير في المنطقة في جمع البيانات للدراسة الاستقصائية الرئيسية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية. وستحسب النتائج الإقليمية الأولية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩ ويتوقع أن تكون النتائج الإقليمية النهائية متاحة في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

١٥ - وعقدت في لوساكا حلقة عمل تقنية إقليمية لبدء أنشطة دورة عام ٢٠١٧ في أفريقيا من أواخر كانون الثاني/يناير إلى أوائل شباط/فبراير ٢٠١٧. ونُظمت في أبيدجان، كوت ديفوار، حلقة عمل تعويضية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لفائدة البلدان التي لم تتمكن من حضور حلقة العمل السابقة. وعقدت

في بامكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ حلقة عمل تقنية بشأن الحسابات القومية لفائدة البلدان الناطقة بالفرنسية. وعقدت في آب/أغسطس ٢٠١٧ حلقتا عمل تدريبيتان داخل البلد: واحدة في رواندا لبدء أنشطة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧، وأخرى في جنوب أفريقيا لمناقشة تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني.

آسيا

١٦ - يشارك عشرون بلدا في عملية التحديث المؤقتة لعام ٢٠١٦. ويجرى حاليا الاستعراض النهائي لبيانات الأسعار وبيانات النفقات في الحسابات القومية، ومن المتوقع أن تُنشر نتائج العملية المؤقتة قبيل نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨.

١٧ - ويشارك إثنا وعشرون بلدا في دورة عام ٢٠١٧، بما في ذلك أكبر البلدان في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت أفغانستان عن اهتمامها بالمشاركة في أعمال برنامج المقارنات الدولية، وقُدّمت جلسة إحاطة بشأن البرنامج إلى المكتب الإحصائي الوطني؛ غير أن مشاركة أفغانستان في الدورة الجارية لعام ٢٠١٧ غير مؤكدة بسبب الحالة الأمنية الراهنة في البلد. وفي آسيا، بدأت الدراسة الاستقصائية الرئيسية المتعلقة بجمع بيانات الأسعار فيما يتعلق باستهلاك الأسر المعيشية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ بالنسبة لمعظم البلدان في حين بدأ بعضها في الربع الثالث من عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من جمع بيانات الأسعار بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تصدر النتائج الإقليمية النهائية في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

١٨ - وعُقدت الاجتماعات الأولى للمجلس الاستشاري الإقليمي ورؤساء الوكالات المنفذة الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في هانوي لبدء أنشطة دورة عام ٢٠١٧ في المنطقة. وعُقدت ثلاث حلقات عمل إقليمية في بانكوك في شباط/فبراير وحزيران/يونيه وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لاستعراض بيانات عام ٢٠١٦ وتقدير النتائج الأولية وبدء أنشطة جمع بيانات الأسعار لعام ٢٠١٧. وعُقدت ثلاث حلقات عمل تدريبية داخل البلد في عام ٢٠١٧ شملت ما يلي: (أ) تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني في الهند، في شباط/فبراير؛ و (ب) التدريب على برنامج المقارنات الدولية في ميانمار، في نيسان/أبريل؛ و (ج) التدريب على الدراسة الاستقصائية لبرنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق باستهلاك الأسر المعيشية في الصين في أيار/مايو. ومن المقرر أن تُعقد حلقة العمل الإقليمية المقبلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

رابطة الدول المستقلة

١٩ - شاركت ثمانية بلدان أعضاء في رابطة الدول المستقلة في المقارنة المؤقتة لعام ٢٠١٤. وصدرت النتائج النهائية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ ونُشر الموجز الإحصائي الذي يقدم نتائج مفصلة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢٠ - وتشارك ثمانية بلدان في دورة عام ٢٠١٧؛ ولا تزال المناقشات جارية مع أوزبكستان وتركمانستان لتأكيد استمرار مشاركتيهما. ويشارك الاتحاد الروسي في مقارنات كل من رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأجريت الدراسة الاستقصائية الرئيسية المتعلقة بجمع البيانات فيما يتعلق باستهلاك الأسر المعيشية من الربع الثاني إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧، وأجريت الدراسة

الاستقصائية المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال من الربع الثالث إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وستجرى في عام ٢٠١٨ دراسات استقصائية أخرى لدورة عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تصدر النتائج في شكل موجز في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، ومن المقرر نشر النتائج المفصلة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

٢١ - وعُقد في موسكو اجتماع خبراء إقليمي في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لاستعراض الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية. وسيُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ اجتماع الخبراء الإقليمي المقبل لاستعراض الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالآلات والمعدات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢ - قُدمت في الفترة الانتقالية مساعدة تقنية ودورات إعلامية إلى بضعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن أسعار الاستهلاك والحسابات القومية في إطار التحضير لدورة عام ٢٠١٧، ولكن لم تجر أية عملية لجمع البيانات لتقدير النتائج الإقليمية المؤقتة.

٢٣ - ومن المتوقع أن يشارك سبعة وثلاثون بلداً في أنشطة دورة عام ٢٠١٧. وتشارك كوستاريكا وكولومبيا في برنامج تعادل القوة الشرائية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حين لن تشارك جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا في دورة عام ٢٠١٧. ونتيجة لمشاكل التمويل غير المتوقعة والأولويات الإحصائية الأخرى الناشئة في مختلف البلدان، حصل تأخير في المنطقة في الدراسة الاستقصائية الرئيسية المتعلقة بجمع البيانات فيما يتعلق باستهلاك الأسر المعيشية. ومن المتوقع نشر النتائج والاستنتاجات الإقليمية النهائية في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

٢٤ - وعُقد في سانتياغو في حزيران/يونيه ٢٠١٧ الاجتماع التقني الإقليمي الأول بشأن الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية لدورة عام ٢٠١٧. ومن المقرر أن تُعقد حلقة العمل الإقليمية المقبلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

غرب آسيا

٢٥ - يشارك أحد عشر بلداً في غرب آسيا في جولة المقارنات المؤقتة لعام ٢٠١٦. ويتمثل الهدف الشامل في إرساء سلاسل زمنية لتعادل القوة الشرائية تغطي السنوات من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، استناداً إلى البيانات التي جمعت أثناء جولة عام ٢٠١١ وخلال الفترة الانتقالية، وضمان مواصلة وضع تعادلات القوة الشرائية سنوياً لعام ٢٠١٧ وما بعده. ومن المتوقع أن تُنشر النتائج الإقليمية للسنوات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

٢٦ - ويشارك ثلاثة عشر بلداً في دورة عام ٢٠١٧ في منطقة غرب آسيا. وكما ذكر أعلاه، يشارك السودان ومصر والمغرب في المقارنات الإقليمية في أفريقيا وغرب آسيا على السواء. ولن يشارك أي من الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن في مقارنات دورة عام ٢٠١٧ بسبب الأوضاع الجغرافية السياسية السائدة. وتسير أنشطة جمع البيانات كما هو مقرر، ومن المتوقع نشر النتائج الإقليمية النهائية في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

٢٧ - وعُقد ما مجموعه أربع حلقات عمل إقليمية في عام ٢٠١٧: حلقتا عمل للتحقق من صحة بيانات الأسعار لغرض إعداد تقديرات تعادل القوة الشرائية الإقليمية لعام ٢٠١٦، عُقدتا في شباط/فبراير ونيسان/أبريل في القاهرة؛ وحلقة عمل للتحقق من صحة بيانات الأسعار المستقرة رجعيًا من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر في عمان؛ وحلقة عمل إقليمية للشروع في الأنشطة المتعلقة بالحسابات القومية، عُقدت في نيسان/أبريل في القاهرة، بالاقتران بحلقة العمل المعنية بالدراسة الاستقصائية للأسعار. إضافةً إلى ذلك، عقد اجتماع بشأن مشاركة تونس وليبيا في دورة عام ٢٠١٧، وذلك في تونس العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المقرر أن تُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ حلقة العمل الإقليمية المقبلة المعنية بالتحقق من صحة بيانات النفقات في الحسابات القومية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٨ - ينفذ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامجاً عادياً من أجل إعداد تقديرات سنوية لتعادل القوة الشرائية وفقاً لجدول زمني محدد. ويشارك أحد وخمسون بلداً في برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دورة عام ٢٠١٧. ويتولى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تنسيق مشاركة تسعة وثلاثين بلداً، منها أوكرانيا وجورجيا، سُربط المقارنات الخاصة بما بالمقارنة العالمية من خلال المقارنة الذي يجريها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وتتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنسيق مشاركة اثني عشر بلداً، منها كوستاريكا وكولومبيا، خرجت مؤخراً من المقارنة التي تجرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشارك الاتحاد الروسي في المقارنة التي يجريها كل من رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وستتاح النتائج الإقليمية الأولية لبرنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، وستُنشر النتائج النهائية في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

٢٩ - وعقدت ثلاث حلقات عمل واجتماعات إقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير: حلقتا عمل قطريتان نظمهما المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في لشبونة في آذار/مارس ٢٠١٧ وفي هلسنكي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ واجتماع للفريق العامل المعني بتعادل القوة الشرائية في مدينة لكسمبورغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إضافةً إلى ذلك، عقدت اجتماعات مع جورجيا وأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٧ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لمناقشة مشاركة كلا البلدين في دورة عام ٢٠١٧ ولتوضيح الجوانب المنهجية والتنظيمية للدورة الحالية لبرنامج المقارنات الدولية.

جزر المحيط الهادئ

٣٠ - لم تتأكد بعد مشاركة بلدان منطقة المحيط الهادئ في دورة عام ٢٠١٧. وتجرى حالياً مناقشات مع المكتب الأسترالي للإحصاء لمعرفة ما إذا كان بإمكان جزر المحيط الهادئ أن تشارك في دورة عام ٢٠١٧، على غرار ما حصل في جولة عام ٢٠١١، بتمويل ودعم تقني من الحكومة الأسترالية.

جمهورية إيران الإسلامية

٣١ - عقد اجتماع بشأن مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في دورة عام ٢٠١٧ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في اسطنبول، بتركيا. والمتوحي هو ربط مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في المقارنة العالمية من خلال المقارنة التي ستجرى في منطقة غرب آسيا.

جيم - الحالة المالية

٣٢ - تقدر التكلفة الإجمالية لدورة عام ٢٠١٧، بما يشمل الميزانيات العالمية والإقليمية، ولكن باستثناء المساهمات الوطنية، بمبلغ ٢٤,٥ مليون دولار. ويعكس هذا الرقم انخفاضاً كبيراً مقارنةً بميزانية جولة عام ٢٠١١، التي بلغت حوالي ٤٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن تنخفض الميزانية والموارد اللازمة للبرامج الدولية والإقليمية التي يضطلع بها برنامج المقارنات الدولية على مر الزمن، وذلك مع قيام البلدان بإدماج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتبادل القوة الشرائية في برامجها الإحصائية الوطنية.

٣٣ - وبدأت جهود جمع الأموال في عام ٢٠١٦ لحشد التمويل لدورة عام ٢٠١٧. ومن المتوقع تغطية التكلفة الإجمالية للبرامج العالمية والإقليمية خلال السنوات الثلاث القادمة من مساهمات التمويل المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية والوكالات المنفذة على الصعيد الإقليمي. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال مبلغ مليون دولار تقريباً من التمويل المطلوب غير مضمون، وتبدل جهود إضافية لجمع الأموال من أجل المساعدة على سد هذه الفجوة.

دال - المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها

٣٤ - إن تنفيذ دورة عام ٢٠١٧ وتحويل برنامج المقارنات الدولية إلى برنامج دائم معرضان لعدد من المخاطر، وهي مبينة في الفقرات التالية.

المخاطر المتعلقة بمشاركة البلدان

٣٥ - يواجه عدد من البلدان في آسيا وأفريقيا وغرب آسيا أوضاعاً جيوسياسية غير مستقرة تعيق مشاركتها. علاوة على ذلك، تعاني بلدان في منطقة البحر الكاريبي من آثار الإعصار القاتل التي قد يتسبب في تأخير تنفيذ الأنشطة الاستقصائية. وعلى الرغم من صعوبة التخفيف من حدة هذه المخاطر، فإن الوكالات المنفذة العالمية والإقليمية ملتزمة ببناء القدرات في الدول الهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، وتشجع باستمرار البلدان الواقعة في تلك المناطق على المشاركة في أنشطة بناء القدرات، حتى وإن لم تكن قادرة على إجراء الدراسات الاستقصائية لبرنامج المقارنات الدولية.

المخاطر المتعلقة بحسن التوقيت

٣٦ - يشكل التأخر في بدء تنفيذ أنشطة دورة عام ٢٠١٧ في منطقتين خطراً على جدولة البرنامج عموماً، وقد يؤدي إلى تأخير في إصدار النتائج العالمية لدورة عام ٢٠١٧. وتشمل تدابير التخفيف

من حدة المخاطر المتأخرة في رصد الجدول الزمني لبرنامج المقارنات الدولية والتقدم المحرز في هذا البرنامج في جميع المناطق والبلدان، وإيجاد حل للمعوقات التشغيلية من خلال زيادة المساعدة التقنية المُقدمة.

٣٧ - وتشكل محدودية قدرة بعض الوكالات الوطنية على الاضطلاع بأنشطة برنامج المقارنات الدولية، وقدرة بعض الوكالات الإقليمية على تقديم المساعدة التقنية وإعداد النتائج الإقليمية لبرنامج المقارنات الدولية مخاطر إضافية تتهدد إصدار نتائج دورة عام ٢٠١٧ في الوقت المناسب. على سبيل المثال، لا تقوم كل البلدان بوضع تقديرات للنتائج المحلي الإجمالي قائمة على النفقات. وللتخفيف من حدة هذا النوع من المخاطر، يتعيّن على الوكالات الإقليمية والعالمية زيادة بذل الجهود لتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال. علاوة على ذلك، يشكل توفر خبرات تقنية متخصصة في بعض المجالات، مثل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي أو حساب النتائج، تحدياً بالنسبة لبعض الأفرقة الإقليمية. وكتدبير تخفيفي، تجري حالياً الاستعانة بخبراء تقنيين متخصصين لدعم الأفرقة الإقليمية.

المخاطر المتعلقة بالجودة

٣٨ - من شأن انخفاض جودة نتائج برنامج المقارنات الدولية أو ضعف إمكانية مقارنتها على مر الزمن الحد من قابلية استخدامها، وبالتالي تشكيل مخاطر بالنسبة للبرنامج. ويمكن أن تتأثر جودة النتائج بعوامل مختلفة، منها مشاكل الجودة فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بالمدخلات وتجهيز البيانات، أو أخطاء في الحساب. ويمكن أن يؤدي إجراء تغييرات في المنهجية المعتمدة وفي مشاركة البلدان إلى عرقلة إمكانية مقارنة النتائج بين جولات برنامج المقارنات الدولية. فعلى سبيل المثال، هناك تحديات واضحة تتعلق بمقارنة النتائج على مر الزمن مع انتقال البلدان من بعض المناطق إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكتدبير تخفيفي، يجري إنشاء أفرقة عمل في إطار الفريق الاستشاري التقني تكون متفرغة لحساب النتائج وتقييم جودتها قبل نشرها. إضافةً إلى ذلك، لن تُدخّل أية تغييرات منهجية رئيسية في دورة عام ٢٠١٧ لضمان إمكانية مقارنة النتائج على مر الزمن.

المخاطر المتعلقة بالانفتاح

٣٩ - من شأن الحدّ من انفتاح بيانات برنامج المقارنات الدولية المساس بقيمة البرنامج على المدى الطويل. وللتخفيف من حدة هذا النوع من المخاطر، تدور مناقشات داخل مجلس الإدارة وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لتوسيع نطاق نشر نتائج برنامج المقارنات الدولية، من أجل تغطية عناوين أكثر تفصيلاً ودراسة إمكانية تزويد المستخدمين بالقدرة على الوصول إلى بيانات أكثر تفصيلاً، مع احترام القيود المتعلقة بالسرية وبضمان جودة البيانات.

المخاطر المالية

٤٠ - على النحو المذكور أعلاه، لا تزال دورة عام ٢٠١٧ تشهد نقصاً في التمويل، وتُبدل جهود إضافية لجمع الأموال من أجل التخفيف من حدة هذا النوع من المخاطر. علاوةً على ذلك، فقد ثبت أن إرسال الأموال إلى البلدان يشكل تحدياً في بعض المناطق بسبب العمليات الإدارية التي تستغرق وقتاً طويلاً أو بسبب عدم أهلية بعض البلدان لتلقي الأموال. ولا يمكن تجاوز العقبات الإدارية إلا من خلال زيادة الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من الإجراءات البيروقراطية، وضمان تحويل الأموال إلى البلدان في الوقت المناسب.

المخاطر المتعلقة بالاستدامة

٤١ - لضمان استدامة برنامج المقارنات الدولية كبرنامج دائم، لا بد من إدراجه في برامج العمل العادية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستقوم فرقة عمل متفرغة تابعة للفريق الاستشاري التقني بوضع وثيقة للتوعية بأوجه استخدام بيانات برنامج المقارنات الدولية وبيانات تعادل القوة الشرائية في صنع السياسات، وذلك لمساعدة كبار الإحصائيين على الدفع بمجج أقوى لإدماج برنامج المقارنات الدولية في برنامج عمل وكالاتهم ولضمان توفير الموارد الوطنية الدائمة المطلوبة لهذا العمل. وتُحْتَّ الوكالات المنفذة الإقليمية أيضاً على إدماج برنامج المقارنات الدولية في برامج عملها العادية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية.

رابعاً - خطة البحوث

٤٢ - في دورتها السابعة والأربعين، أوصت اللجنة بعدم اعتماد تغييرات منهجية في دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ من أجل الحفاظ على إمكانية المقارنة على مر الزمن وإتاحة إنتاج سلاسل زمنية موثوقة لتعادل القوة الشرائية. غير أن اللجنة وافقت على ضرورة وضع خطة بحوث ترمي إلى توجيه عمل البرنامج في المستقبل. وفي هذا السياق، استعرض فريق التنسيق المشترك بين الوكالات خطة للبحوث في خريف عام ٢٠١٦، وافق عليها الفريق الاستشاري التقني في أيار/مايو ٢٠١٧، وأقرها مجلس الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤٣ - وتتألف خطة البحوث من البنود الـ ١٣ التالية: (أ) تجميع السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية ونهج الدراسات الاستقصائية المتواصلة؛ (ب) تعادلات القوة الشرائية والنفقات الفعلية المتعلقة بخدمات الإسكان؛ (ج) تسوية الإنتاجية بالنسبة للعاملين في الوظائف الحكومية وفي قطاع البناء؛ (د) تحسين إجراءات الربط العالمي؛ (هـ) نوعية تعادلات القوة الشرائية وموثوقيتها؛ (و) أوجه استخدام تعادلات القوة الشرائية في وضع السياسات الوطنية والدولية؛ (ز) أوجه التآزر بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية وتعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني؛ (ح) تعادلات القوة الشرائية للصادرات والواردات؛ (ط) تعادلات القوة الشرائية لقطاع البناء؛ (ي) تعادلات القوة الشرائية لقطاعي الصحة والتعليم؛ (ك) تعادلات القوة الشرائية لبرنامج المقارنات الدولية وقياس الفقر على المستوى العالمي؛ (ل) استكشاف الابتكارات في مجال التكنولوجيا ومصادر البيانات من أجل قياس تعادل القوة الشرائية؛ (م) مراعاة الاختلافات في جودة المنتجات عند قياس تعادل القوة الشرائية.

٤٤ - وستنظم أنشطة البحث بحيث يتم التأكد من أنها لا تستنفد الموارد اللازمة لإنجاز نتائج دورة عام ٢٠١٧ في الوقت المناسب. ولذلك، تقرر أن يتواصل العمل المتعلق بالبحوث خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١.

أفرقة العمل

٤٥ - يعمل الفريق الاستشاري التقني على إنشاء أفرقة عمل لإجراء بحوث بشأن مواضيع محددة في إطار خطة بحوث برنامج المقارنات الدولية ولدعم حساب نتائج البرنامج. وقد أنشئت ثلاث أفرقة عمل في عام ٢٠١٧.

٤٦ - وعقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالمبادئ التوجيهية والإجراءات التنفيذية القطرية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وناقش المشاركون المواضيع الموكلة إلى فرقة

العمل، بما في ذلك الانتقال إلى نهج الدراسات الاستقصائية المتواصلة للأسعار، وأوجه التآزر بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية من أجل تحسين الاتساق المكاني والزمني للأسعار وتعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني.

٤٧ - وعُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بحساب تعادلات القوة الشرائية وسلاسلها الزمنية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في ما يلي: الشروع في إجراء مناقشات حول بناء السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية للفترة الانتقالية؛ وربط التحديثات الإقليمية المؤقتة بعملية مقارنة عالمية؛ وتحسين إجراءات الربط العالمي؛ وتسوية الإنتاجية بالنسبة للعاملين في الوظائف الحكومية وفي قطاع البناء.

٤٨ - وعقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالإسكان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وانطلقت في الاجتماع المناقشات بشأن تعادلات القوة الشرائية والنفقات الحقيقية لخدمات الإسكان.

٤٩ - وسُنشأ في عام ٢٠١٨ ثلاث أفرقة عمل تركز على أوجه استخدام بيانات تعادل القوة الشرائية، وتعادلات القوة الشرائية وقياس الفقر، وجودة بيانات تعادل القوة الشرائية وموثوقيتها. ومن المقرر عقد الاجتماعات الأولى لأفرقة العمل في أيار/مايو ٢٠١٨. إضافة إلى ذلك، سُنشأ خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ أربع أفرقة عمل تعنى بمصادر البيانات الجديدة، والصادرات والواردات، والخدمات غير السوقية، والبناء.

خامساً - المعرفة والتوعية وأوجه الاستخدام

ألف - المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية

٥٠ - افتتحت أكاديمية المقارنات الدولية في بيجين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ خلال الندوة الأكاديمية حول المقارنات الدولية، التي عقدت في جامعة بيجين لتأهيل المعلمين. وقد اشترك في تأسيس الأكاديمية كل من المكتب الوطني للإحصاءات في الصين وجامعة بيجين لتأهيل المعلمين، اعترافاً بأهمية مشاركة الصين في برنامج المقارنات الدولية.

٥١ - وقد نظم البنك الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة حلقة عمل لفائدة الخبراء الاقتصاديين والإحصائيين التابعين له بشأن الفقر على الصعيد العالمي وبرنامج المقارنات الدولية/تعادل القوة الشرائية. وناقشت حلقة العمل آخر النتائج التي توصل إليها البرنامج، ومنهجيته، وكذلك أوجه الاستخدام الحالية والمقبلة لتعادلات القوة الشرائية في مجال قياس الفقر في العالم. إضافة إلى ذلك، نُظمت في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ جلسة حوارية حول البحوث في مجال السياسات عنوانها "مقاييس الفقر: مستقبل رصد الفقر على الصعيد العالمي في البنك الدولي"، من أجل مناقشة الخط الدولي للفقر، ودور تعادلات القوة الشرائية، والتدابير التكميلية لمكافحة الفقر ومواضيع أخرى ذات صلة. علاوة على ذلك، وفي إطار أسبوع التدريب بشأن قياس الفقر الذي نظمه البنك الدولي، عُقدت دورة تدريبية حول تعادلات القوة الشرائية في تموز/يوليه ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. ويسّرت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية هذه الدورة، وعرضت برنامج عمل البرنامج، ومنهجية تعادل القوة

الشرائية، وأوجه استخدام تعادلات القوة الشرائية من جانب الخبراء الاقتصاديين في مجال الفقر في البنك الدولي.

٥٢ - وعقد الاجتماع الخامس عشر لفريق أوتوا في أيار/مايو ٢٠١٧ في إنفيل أم راين، بألمانيا. وناقش خبراء الأرقام القياسية للأسعار، بمن فيهم موظفو الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية، التنقيح المقبل *للدليل الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك*؛ والبيانات الضخمة؛ وبيانات أجهزة المسح الضوئي؛ والبيانات المستخرجة من المواقع الشبكية؛ ومسائل أخرى تتصل بإحصاءات الأسعار.

٥٣ - وفي المؤتمر العالمي للإحصاء الحادي والستين الذي عقده المعهد الإحصائي الدولي في تموز/يوليه ٢٠١٧ في مراكش، بالمغرب، نُظمت ثلاث دورات بشأن برنامج المقارنات الدولية شملت التحديات والفرص المتعلقة بإقامة برنامج دائم للمقارنات الدولية، وكذلك تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني وتطبيقاتها في الاقتصادات الناشئة.

٥٤ - ونظراً إلى أنّ عام ٢٠١٨ يصادف الذكرى الخمسين لإنشاء برنامج المقارنات الدولية، ومن أجل زيادة الوعي بأهمية عمله، سيتم تنظيم مناسبات خاصة للاحتفال بهذا التاريخ الهام. وتجري حالياً الأعمال التحضيرية للاحتفالات بمناسبة "اليوبيل الذهبي" في وقت انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجنة في آذار/مارس ٢٠١٨، وكذلك أثناء الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري التقني في أيار/مايو ٢٠١٨. وتُعرض قائمة شاملة بالمؤتمرات والحلقات الدراسية على الموقع الشبكي لبرنامج المقارنات الدولية: <http://icp.worldbank.org>.

باء - أوجه استخدام تعادلات القوة الشرائية

٥٥ - يستعمل قطاع متزايد من الجمهور تعادلات القوة الشرائية والبيانات الأساسية المستمدة من برنامج المقارنات الدولية. وتتراوح المواضيع ما بين المقارنات بين الاقتصادات وفروق تكلفة المعيشة والبحوث التي تتناول الفقر وعدم المساواة والرعاية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن مؤشرات مثل القدرة التنافسية والإنتاجية والتجارة والاستثمار.

٥٦ - وعملاً بالتوصية الصادرة عن اللجنة في دورتها الثمانية والأربعين، أجرت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية دراسة استقصائية عن استخدام البرنامج وبيانات تعادل القوة الشرائية في المنشورات المكتوبة باللغة الإنكليزية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وحددت الدراسة الاستقصائية ٣٧٨ مقالا أكاديميا وإعلاميا، و ١٧٦ تقريرا وورقة بحثية، و ١٩ مدونة إلكترونية استخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية في تحليلاتها. ومن مواضيع الاستخدام ما يلي: نمو الاقتصاد وحجمه (٢٨ في المائة) والفقر (٢١ في المائة) وتقييم العملات (٩ في المائة) والتعليم والصحة (٨ في المائة) وتوزيع الدخل وتفاوتاته (٨ في المائة) والرعاية الاجتماعية (٥ في المائة) والتجارة والاستثمار (٥ في المائة) والطاقة والبيئة (٤ في المائة) واليد العاملة والإنتاجية (٤ في المائة) والسياسة المالية والنفقات العامة (٣ في المائة) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢ في المائة) ومستويات الأسعار (٢ في المائة). وتواصل الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية رصد أوجه استخدام تعادلات القوة الشرائية وتعهده قائمة شاملة لأوجه استخدام نتائج البرنامج على الموقع الشبكي للبرنامج. وترد أدناه عينة من المنشورات التي استخدمت تعادلات القوة الشرائية.

٥٧ - فقد استخدم صندوق النقد الدولي تعادلات القوة الشرائية في منشوره *World Economic Outlook: Subdued Demand: Symptoms and Remedies* (2016)، لا سيما لوزن تقديرات النواتج ونمو المجموعات المركبة من الاقتصادات. وفي المنشور *A Step Ahead: Competition Policy for Shared Prosperity and Inclusive Growth* (2017)، الذي اشترك البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إصداره، استخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية لأغراض التحليل. ويشدد المنشور الثاني على أهمية المنافسة في السوق والتنظيم الفعال وسياسات المنافسة في تحقيق النمو الشامل والازدهار المشترك. وعلاوة على ذلك، استخدم منشور البنك الدولي *Global Economic Prospects: A Fragile Recovery* (2017) البيانات المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية لتسليط الضوء على آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

٥٨ - واستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعادلات القوة الشرائية في تقريره *Income Inequality Trends in sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants, and Consequences* (2017) أساساً لتقييم معدلات الفقر واتجاهات التفاوت في أفريقيا جنوب الصحراء. كما استُخدم تقرير مجموعة البنك الدولي *East Asia and Pacific Cities: Expanding Opportunities for the Urban Poor* (2017) بيانات تعادل القوة الشرائية لتقييم توقعات تخفيض معدلات الفقر والحد من التفاوت في المناطق الحضرية في المستقبل بالتصدي للتحديات التي تشجع تحقيق المزيد من الاندماج في المنطقة. وتستخدم أيضاً بيانات تعادل القوة الشرائية على نحو مستفيض في بوابة البنك الدولي للبيانات المتعلقة بالفقر والإنصاف، وهي منصة شاملة تتضمن أحدث البيانات عن الفقر وعدم المساواة والازدهار المشترك.

٥٩ - ويبرز التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٨، *Learning to Realize Education's Promise*، المكرس للتعليم، أهمية هذا الموضوع بالنسبة للرفاه والتنمية. واستخدمت تعادلات القوة الشرائية بكثرة في هذا التقرير، لا سيما لبيان العلاقة بين الإنفاق على التعليم وتعلم الطلاب. وفي سياق التقييم الذي أجرته مجموعة البنك الدولي لقطاع التعليم في سريلانكا، المعنون *Sri Lanka Education Sector Assessment: Achievements, Challenges, and Policy Options* (2017)، جرت مقارنة بين الإنفاق العام على التعليم ومعدلات الالتحاق بالتعليم في البلد وما سجلته البلدان الأقران من خلال استخدام بيانات تعادل القوة الشرائية. وعلاوة على ذلك، استخدمت تعادلات القوة الشرائية في تقرير مجموعة البنك الدولي *At a Crossroads: Higher Education in Latin America and the Caribbean* (2017) لتوفير منظور دولي عن الإنفاق على التعليم العالي في المنطقة، والاستفادة من الدروس المستخلصة لتحسين نظام التعليم العالي الذي له تأثير كبير على النمو والإنصاف في المنطقة.

٦٠ - وفي التقرير الموجز لمجموعة البنك الدولي "Better spending, better care: a look at Haiti's health financing" لعام ٢٠١٧، استخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية لقياس الإنفاق على الصحة العامة في هايتي. كما استخدم تقرير البنك الدولي، "Republic of Cameroon: Priorities for Ending Poverty and Boosting Shared Prosperity"، الصادر في عام ٢٠١٦ تعادلات القوة الشرائية لتقييم الإنفاق على الصحة في الكاميرون مقارنة بالبلدان الأقران. واستخدم التقرير البحثي الصادر عن وزارة الزراعة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ والمعنون "The Influence of Income and Prices on Global Dietary Patterns by Country, Age, and Gender" بيانات الناتج المحلي الإجمالي والأرقام القياسية لأسعار فئات الأغذية ذات الصلة المستمدة من جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ لأغراض التحليل.

٦١ - إضافة إلى ذلك، استخدمت تعادلات القوة الشرائية في حساب مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل لمراعاة التفاوتات بين الجنسين ومؤشر التنمية الجنسانية في المنشور الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦: التنمية البشرية للجميع. وفي تقرير المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٧ الصادر عن مجموعة البنك الدولي "The Economics of Post-Conflict Reconstruction in the Middle East and North Africa" Region (اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، جرى تقييم تدابير الرعاية الاجتماعية في المنطقة باستخدام بيانات تعادل القوة الشرائية. كما استخدمت تعادلات القوة الشرائية في منشور منتدى التنمية لأمريكا اللاتينية التابع لمجموعة البنك الدولي *Stop the Violence in Latin America: A Look at Prevention from Cradle to Adulthood* لقياس التكلفة الاقتصادية للعنف في أمريكا اللاتينية.

٦٢ - وفي تقرير مجموعة البنك الدولي *Migrating to Opportunity: Overcoming Barriers to Labor Mobility in Southeast Asia* (2017)، يكشف تحليله للحوجز التي تعترض تقل اليد العاملة في جنوب شرق آسيا أن العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادلات القوة الشرائية والهجرة إلى الخارج أقوى بالنسبة للمهاجرين الوافدين من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا منها بالنسبة لمهاجرين من خارج تلك الرابطة. بالمثل، فإن "TCdata360" (<https://tcdata360.worldbank.org/>)، وهي منصة مفتوحة وتفاعلية جديدة تابعة للبنك الدولي توفر بيانات عن التجارة والقدرة التنافسية، تستخدم بيانات تعادل القوة الشرائية في مؤشراتهما لتحديد الاتجاهات، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالنواتج الاقتصادية، والسياق الاقتصادي والاجتماعي، والقدرة التنافسية في مجال مكافحة تغير المناخ، والتجارة الإلكترونية. والعدد الافتتاحي لمنشور البنك الدولي *Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications* (2018) يتناول تحليل دوافع الاستثمار المباشر الأجنبي وتأثيره على التحول الاقتصادي باستخدام تعادلات القوة الشرائية كأداة لقياس مدى اجتذاب الاقتصاد المضيف للمستثمرين. واستُخدمت تعادلات القوة الشرائية أيضا في مقاييس الانتاجية في التقرير *The Africa Competitiveness Report 2017: Addressing Africa's Demographic Dividend* (التقرير القدرة التنافسية الأفريقية لعام ٢٠١٧: معالجة العائد الديمغرافي في أفريقيا)، وهو تقرير مشترك صادر عن مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

٦٣ - وُستخدمت تعادلات القوة الشرائية في عدة من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف ٧، "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، لقياس كثافة الطاقة، وهو مؤشر يحسب مقدار الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. واستُخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية لقياس تقييم كثافة الطاقة في كل من تقرير البنك الدولي "Uzbekistan: Systematic Country Diagnostic" و "Ukraine Systematic Country Diagnostic: Toward Sustainable Recovery and Shared Prosperity". كما استخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية في تقرير البنك الدولي "Guinea-Bissau: Turning Challenges into Opportunities for Poverty Reduction and Inclusive Growth" و "Colombia: Systematic Country Diagnostic" لتقييم أثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على البيئة. واستخدمت بيانات تعادل القوة الشرائية أيضا

في التحليل البيئي القطري الوارد في تقرير البنك الدولي ” Georgia – Country environmental analysis: ” institutional, economic, and poverty aspects of Georgia's road to environmental sustainability .“

٦٤ - ويتزايد الطلب أيضا على تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني، ويجري تنفيذ مشاريع في بلدان مختلفة منها الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا والفلبين وفييت نام والهند. وإن تجميع بيانات تعادل القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني يتيح لواضعي السياسات الوطنية أداة مهمة للمقارنة داخل المناطق المختلفة للبلد المعني وأفكارا ثابتة واضحة لاتخاذ قرارات مستنيرة ومؤثرة في مجال السياسة العامة. وكثيرا ما تستخدم تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني لتعديل خط الفقر على الصعيد الوطني إضافة إلى مقارنة الاختلافات في تكاليف المعيشة بين المناطق داخل البلد. ويمكن استخدام هذه البيانات أيضا لتحديد الحد الأدنى للأجور أو المرتبات وقياس التفاوت في الدخل على نطاق المناطق.

جيم - دورة التعلم الإلكتروني والأدلة التوجيهية

٦٥ - وضعت الصيغة النهائية لدورة التعلم الإلكتروني لبرنامج المقارنات الدولية ”أساسيات تعادلات القوة الشرائية“. وتتألف الدورة من ٥ فروع و ١٧ وحدة دراسية تغطي المواضيع العامة المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية، بما في ذلك المفاهيم، ومتطلبات البيانات، والمنهجية، والحسابات، وأوجه الاستخدام. وسيستفيد من هذه الدورة التفاعلية جمهور كبير يشمل مقرري السياسات والمنظمات الدولية والباحثين والطلاب وأفراد من عامة الجمهور ممن يرغبون في تعزيز معرفتهم بتعادلات القوة الشرائية. وستقدم الدورة عن طريق حيز التعلم الإلكتروني المفتوح للبنك الدولي، وهو وجهة للتعلم الإلكتروني في مجال التنمية. وستصدر الدورة رسميا في عام ٢٠١٨ قبيل انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجنة.

٦٦ - وأصدرت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي شريط فيديو توجيهيا جديدا لبرنامج المقارنات الدولية. ويوفر الفيديو درسا توجيهيا من أجل مساعدة مشاهدي الفيديو على فهم المقارنة متعددة الأبعاد بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الأسعار في اقتصادات العالم استنادا إلى نتائج جولة البرنامج لعام ٢٠١١. وجاء الفيديو تنمة لشريط الفيديو التوجيهي الأول لبرنامج المقارنات الدولية، الذي شرح هيكل الاقتصاد العالمي وتوزيع سكانه استنادا إلى نتائج البرنامج. وهذه الأدلة التوجيهية متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج (<http://www.worldbank.org/en/programs/icp>).

دال - الموقع الشبكي والرسالة الإخبارية

٦٧ - بدأت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية، في إطار جهودها المتواصلة لترويج استخدام تعادلات القوة الشرائية، تشغيل موقع شبكي جديد للبرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٧. والموقع الشبكي الجديد مستودع غني يحتوي على أكثر من ١١٠٠ ملف يتيح لمحة عامة عن البرنامج وتاريخه، وهيكله وإدارته، ونتائجه وأوجه استخدامها، ومنهجيته، وخطة بحثه. ويتضمن الموقع أيضا التقارير والكتيبات وأشربة الفيديو والنشرات الإخبارية الصادرة عن البرنامج، ووصلات إلى مقالات وسائط الإعلام، وورقات أكاديمية وبحثية، ومنشورات رئيسية استخدمت فيها بيانات البرنامج ونتائجه.

٦٨ - وغيرت الوحدة العالمية مؤخرا تسمية رسالتها الإخبارية الفصلية لتصبح ”ICP Highlights“. وبفضل منصة جديدة سهلة الاستخدام توفر الترجمة إلى لغات مختلفة، تواصل الرسالة الإخبارية توفير

معلومات تتعلق بإدارة البرنامج، وأنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتوعية، فضلا عن معلومات عن أحدث أوجه استخدام البرنامج وبيانات تعادل القوة الشرائية. والرسالة الإخبارية الحالية والأعداد السابقة متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج.

هاء - المنشورات والملصقات

٦٩ - صدر منشور تمهيدي بعنوان "أساسيات تعادلات القوة الشرائية" في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويزود المنشور عامة الجمهور بمعلومات أساسية عن تعادلات القوة الشرائية. ومن المقرر أن يصدر منشور آخر، يركز على البرنامج وأنشطته، في أوائل عام ٢٠١٨. وفضلا عن ذلك، يجري إعداد ملصقين، أولهما عن التطور التاريخي للبرنامج، والثاني بشأن أوجه استخدام تعادل القوة الشرائية.

سادسا - خلاصة

٧٠ - يجري تنفيذ دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ في جميع المناطق، ونفذت مختلف الأنشطة في مجال الإدارة وبناء القدرات والبحث والتوعية. بيد أن التحديات والمخاطر لا تزال ماثلة. فلا يزال التأخر في جمع البيانات في بعض المناطق واقعا ملموسا، مما يشكل تهديد للجدول الزمني المتفق عليه لأنشطة البرنامج ونتائجه. إلا أن بعض التحديات تتيح فرصا كذلك. فقد حثت اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين، البلدان المشاركة على إدماج أنشطة البرنامج في برامج عملها وميزانياتها العادية. ولا مناص من أن جعل واضعي السياسات يفهمون الكيفية التي يمكن بها استخدام بيانات البرنامج في وضع السياسات الوطنية سيُسهل تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، فإن المعارف وأنشطة التوعية المختلفة المبينة في هذا التقرير، فضلا عن عدة من المواضيع المدرجة في خطة بحوث البرنامج، تركز على أهمية تعادلات القوة الشرائية وما يتصل بها من تدابير وضع السياسات. ولا تزال الوكالات المنفذة العالمية والإقليمية والوطنية تركز جهودها للتخفيف من حدة جميع المخاطر للمساعدة على تحقيق الهدف الفوري المتمثل في نجاح دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، وكذلك الهدف الطويل الأجل وهو إقامة برنامج دائم ومستمر للمقارنات الدولية.